

الجمعية العامة الدورة الثامنة والستون
البند ١٦ من جدول الأعمال

قرار اتخذته الجمعية العامة في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣

[بناء على تقرير اللجنة الثانية (A/68/435)]

١٩٨/٦٨ - تسخير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ١٨٣/٥٦ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، و ٢٣٨/٥٧ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، و ٢٧٠/٥٧ بقاء المؤرخ ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٣، و ٢٢٠/٥٩ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، و ٢٥٢/٦٠ المؤرخ ٢٧ آذار/مارس ٢٠٠٦، و ١٨٢/٦٢ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، و ٢٠٢/٦٣ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، و ١٨٧/٦٤ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، و ١٤١/٦٥ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، و ١٨٤/٦٦ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، و ١٩٥/٦٧ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢،

وإذ تشير أيضا إلى قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٤٦/٢٠٠٦ المؤرخ ٢٨ تموز/يوليه ٢٠٠٦، و ٣/٢٠٠٨ المؤرخ ١٨ تموز/يوليه ٢٠٠٨، و ٧/٢٠٠٩ المؤرخ ٢٤ تموز/يوليه ٢٠٠٩، و ٢/٢٠١٠ المؤرخ ١٩ تموز/يوليه ٢٠١٠، و ١٦/٢٠١١ المؤرخ ٢٦ تموز/يوليه ٢٠١١، و ٥/٢٠١٢ المؤرخ ٢٤ تموز/يوليه ٢٠١٢، وإذ تحيط علما بقرار المجلس ٩/٢٠١٣ المؤرخ ٢٢ تموز/يوليه ٢٠١٣ المتعلق بتقييم التقدم المحرز في تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات ومتابعتها،

وإذ تشير كذلك إلى إعلان المبادئ وخطة العمل اللذين اعتمدهما القمة العالمية لمجتمع المعلومات في مرحلتها الأولى التي عقدت في جنيف في الفترة من ١٠ إلى ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣^(١) وأقرتهما الجمعية العامة^(٢)، وإلى التزام تونس وبرنامج عمل تونس بشأن مجتمع المعلومات اللذين اعتمدهما القمة في مرحلتها الثانية

(١) انظر الوثيقة A/C.2/59/3، المرفق.

(٢) انظر القرار ٢٢٠/٥٩.



التي عقدت في مدينة تونس في الفترة من ١٦ إلى ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥^(٣) وأقرتها الجمعية^(٤)،

وإذ تشير إلى الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥^(٥)،

وإذ تشير أيضا إلى الاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بالأهداف الإنمائية للألفية وإلى وثيقته الختامية^(٦)، بالإضافة إلى المناسبة الخاصة التي عقدها رئيس الجمعية العامة في ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ لتتبع الجهود المبذولة من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ووثيقته الختامية^(٧)،

وإذ تشير كذلك إلى مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة الذي عقد في ريو دي جانيرو، البرازيل، في الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠١٢ وإلى وثيقته الختامية المعنونة "المستقبل الذي نصبو إليه"^(٨)،

وإذ تحيط علما بتقرير الأمين العام عن التقدم المحرز في تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات ومتابعتها على الصعيدين الإقليمي والدولي^(٩)،

وإذ تلاحظ عقد منتدى القمة العالمية لمجتمع المعلومات الذي يقوم الاتحاد الدولي للاتصالات بتنظيمه سنويا بالتعاون مع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والاجتماع الاستعراضي الأول للقمة العالمية لمجتمع المعلومات بعد مضي عشر سنوات الذي نظّمته اليونسكو في باريس في الفترة من ٢٥ إلى ٢٧ شباط/فبراير ٢٠١٣،

وإذ تلاحظ أيضا إنشاء اللجنة المعنية بتقنية النطاق العريض لأغراض تطوير التكنولوجيا الرقمية بدعوة من الأمين العام للاتحاد الدولي للاتصالات والمديرة العامة لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، وإذ تحيط علما بوثيقة "أهداف تقنية النطاق العريض لعام ٢٠١٥" التي تحدد أهدافا لعملة سياسة تقنية النطاق العريض وزيادة توفير هذه التقنية بأسعار ميسورة وزيادة الإقبال عليها دعما للأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا،

(٣) انظر الوثيقة A/60/687.

(٤) انظر القرار ٢٥٢/٦٠.

(٥) القرار ١/٦٠.

(٦) القرار ١/٦٥.

(٧) القرار ٦/٦٨.

(٨) القرار ٢٨٨/٦٦، المرفق.

(٩) A/68/65-E/2013/11.

بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، وإذ تحيط علما أيضا بالتقرير المعنون "حالة تقنية النطاق العريض لعام ٢٠١٣: تحقيق عالمية النطاق العريض"، الذي يوفر تقييما لتلك الأهداف في كل بلد على حدة وحالة نشر تقنية النطاق العريض في جميع أنحاء العالم، فضلا عن تقرير اللجنة المعنية بتقنية النطاق العريض المعنون "مضاعفة الفرص الرقمية: تعزيز إدماج النساء والفتيات في مجتمع المعلومات"، الذي خلص إلى وجود فجوة رقمية بين الجنسين تتمثل في انخفاض عدد النساء المستخدمات للإنترنت عن عدد الرجال بنحو ٢٠٠ مليون نسمة، وإذ تلاحظ أنه إذا لم تتخذ إجراءات إضافية لزيادة إمكانية استفادة النساء والفتيات من تقنية النطاق العريض، فمن الممكن أن تنمو هذه الفجوة الرقمية بين الجنسين لتصل إلى ٣٥٠ مليون نسمة بحلول عام ٢٠١٥،

وإذ تقر بدور اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية في مساعدة المجلس الاقتصادي والاجتماعي بوصفه مركز التنسيق للمتابعة على نطاق المنظومة، ولا سيما في استعراض وتقييم التقدم المحرز في تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات، والمحافظة في الوقت نفسه على ولايتها الأصلية المتعلقة بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية،

وإذ تلاحظ انعقاد الدورة السادسة عشرة للجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية في جنيف في الفترة من ٣ إلى ٧ حزيران/يونيه ٢٠١٣،

وإذ تسلم بضرورة احترام سيادة الوطنية والقانون الدولي الواجب التطبيق عند النظر في مسألة تسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية، وإذ تلاحظ أهمية احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية في استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، وإذ تؤكد من جديد أن الحقوق نفسها التي يتمتع بها الناس خارج الإنترنت يجب أن تحظى بالحماية أيضا على الإنترنت، بما في ذلك الحق في الخصوصية، على النحو المنصوص عليه في القرار المعنون "الحق في الخصوصية في العصر الرقمي"^(١٠)،

وإذ تلاحظ أن التنوع الثقافي هو التراث المشترك للبشرية، وأن مجتمع المعلومات ينبغي أن يقوم على أساس احترام الهوية الثقافية والتنوع الثقافي واللغوي والتقاليد والأديان وأن يشجع عليه، وأن يعزز الحوار بين الثقافات والحضارات، وإذ تلاحظ أيضا أن تعزيز تنوع الهويات الثقافية واللغات وتأكيد هذا التنوع والحفاظ عليه، على النحو المبين في وثائق الأمم المتحدة المتفق عليها بهذا الشأن، بما فيها الإعلان العالمي المتعلق بالتنوع الثقافي الصادر عن منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة^(١١)، ستزيد من إثراء مجتمع المعلومات،

(١٠) القرار ١٦٧/٦٨.

(١١) منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، سجلات المؤتمر العام، الدورة الحادية والثلاثون، باريس، ١٥ تشرين الأول/أكتوبر - ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، المجلد الأول، القرارات، الفرع الخامس، القرار ٢٥، المرفق الأول.

وإذ تنوه بالاتجاهات الإيجابية في إمكانية الاتصال وتوافر الخدمات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على الصعيد العالمي بأسعار ميسورة، ولا سيما الزيادة المستمرة في الاتصال بشبكة الإنترنت لتشمل ثلث سكان العالم والانتشار السريع للهواتف المحمولة واستخدام الإنترنت بالأجهزة المحمولة، وزيادة توافر محتويات الإنترنت بلغات متعددة وظهور خدمات وتطبيقات جديدة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مما يوفر إمكانية كبيرة لتطوير مجتمع المعلومات،

وإذ تلاحظ أن التقدم والعديد من الابتكارات في ميدان تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، كاستخدام الإنترنت بالأجهزة المحمولة وشبكات التواصل الاجتماعي عبر الإنترنت والحوسبة السحابية، تساهم في تهيئة مجال دينامي يتطلب من جميع الجهات المعنية التكيف باستمرار مع تلك الابتكارات،

وإذ تسلم بالجهود المستمرة التي تبذلها المنظمات الدولية والإقليمية المعنية وغيرها من الجهات المعنية لوضع تصور لأثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على التنمية وتطويره، وإذ تشجع المجتمع الدولي والجهات المعنية على دعم جهود البلدان النامية الساعية إلى تسخير فوائد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل تحقيق هدف القضاء على الفقر، بوصفه هدفا رئيسيا من أهداف التنمية المستدامة،

وإذ تشدد، مع ذلك، على أنه بالرغم من التقدم المحرز مؤخرا، لا تزال توجد فجوة رقمية كبيرة ومتنامية بين البلدان من حيث توافر تقنية النطاق العريض واستخدام تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات ويسر تكاليفها، وإذ تشدد أيضا على ضرورة سد الفجوة الرقمية، بما في ذلك ما يتعلق منها بمسائل كالقدرة على تحمل رسوم الإنترنت، وكفالة استفادة الجميع من منافع التكنولوجيا الجديدة، ولا سيما تكنولوجيا المعلومات والاتصالات،

وإذ تعيد التأكيد على ضرورة تسخير إمكانات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بفعالية أكبر في سبيل بلوغ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، من خلال كفالة نمو اقتصادي مطرد وشامل وعادل وتحقيق التنمية المستدامة،

وإذ تعرب عن بالغ القلق من استمرار الآثار السلبية للأزمة المالية والاقتصادية العالمية، ولا سيما على التنمية، وإذ تسلم بالأدلة على وجود انتعاش متفاوت وهش، وإذ تدرك أن الاقتصاد العالمي، على الرغم من الجهود الكبيرة التي ساعدت على احتواء مخاطر الهبوط، وتحسين ظروف السوق المالي ودعم الانتعاش، لا يزال يمر في مرحلة صعبة محفوفة بمخاطر سلبية، بما في ذلك ارتفاع معدل التقلب في الأسواق العالمية وارتفاع معدلات

البطالة، ولا سيما بين الشباب، والمديونية في بعض البلدان واتساع نطاق الضائقة المالية التي تشكل تحديات أمام تحقيق الانتعاش الاقتصادي العالمي وتبرز الحاجة إلى تحقيق مزيد من التقدم نحو تحقيق اطراد الطلب العالمي وإعادة توازنه، وإذ تشدد على ضرورة مواصلة الجهود لمعالجة مواطن الضعف والاختلالات في النظام المالي الدولي وإصلاحه وتعزيزه، وفي غضون ذلك تنفيذ الإصلاحات المتفق عليها حتى الآن،

وإذ تعرب عن القلق من استمرار الآثار السلبية للأزمة المالية والاقتصادية العالمية على الاتجاهات الإيجابية في نشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والاستثمارات اللازمة لكفالة إمكانية حصول الجميع على هذه التكنولوجيات والجهود الرامية لسد الفجوة الرقمية،

وإذ تعرب عن القلق أيضا من الفجوة المتزايدة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية في توفير تقنية النطاق العريض، وكذلك من الأبعاد الجديدة التي اتخذتها الفجوة الرقمية،

وإذ تسلم بضرورة التصدي لنقص القدرات اللازمة للاستخدام المثمر لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل تخطي الفجوة الرقمية،

وإذ تسلم أيضا بأن عدد مستخدمي الإنترنت آخذ في النمو وبأن طابع الفجوة الرقمية آخذ هو أيضا في التغير من فجوة تتبدى في توافر الإنترنت إلى فجوة في جودة الوصول إلى الإنترنت والمعلومات والمهارات التي يمكن للمستخدمين الحصول عليها، والقيمة التي يمكن أن يجنوها منها، وإذ تسلم كذلك في هذا الصدد بضرورة تحديد أولويات استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من خلال اتباع نهج ابتكارية، بما فيها النهج القائمة على تعدد الجهات المعنية، في إطار الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية والإقليمية،

وإذ تسلم كذلك بأن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تشكل عناصر تمكين بالغة الأهمية للنمو والاستثمار الاقتصاديين، تعود بمنافع على العمالة والرفاه الاجتماعي وأن الانتشار المتزايد لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات داخل المجتمع قد أحدث آثارا عميقة على سبل تقديم الحكومات للخدمات، وطرائق تعامل المؤسسات التجارية مع المستهلكين، ومشاركة المواطنين في أوجه الحياة العامة والخاصة،

وإذ تسلم بالإمكانات الهائلة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تعزيز نقل التكنولوجيا المستخدمة في مجموعة واسعة النطاق من الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية،

وإذ تعيد التأكيد على الفقرات ٤ و ٥ و ٥٥ من إعلان المبادئ المعتمد في جنيف في عام ٢٠٠٣، وإذ تسلّم بأن حرية التعبير وحرية تدفق المعلومات والأفكار والمعارف أمور أساسية في مجتمع المعلومات وتعود بالنفع على التنمية،

وإذ تدرك التحديات التي تواجه الدول، ولا سيما البلدان النامية، في مكافحة الجريمة الإلكترونية، وإذ تشدد على ضرورة تعزيز أنشطة المساعدة التقنية وبناء القدرات من أجل منع استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات للأغراض الإجرامية ومحاكمة من يستخدمونها في تلك الأغراض ومعاقتهم،

وإذ تقر بأن الإنترنت عنصر أساسي في بنية مجتمع المعلومات ومرفق عالمي في متناول الجميع،

وإذ ترحب بإعلان البرازيل عزمها استضافة "الاجتماع العالمي لأصحاب المصلحة المتعددين بشأن مستقبل إدارة الإنترنت" الذي سيعقد في سان باولو يومي ٢٣ و ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠١٤،

وإذ تسلّم بضرورة أن تكون الإدارة الدولية للإنترنت عملية متعددة الأطراف وشفافة وديمقراطية وأن تتم بمشاركة كاملة من الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والتقنية والمنظمات الدولية، كما هو معلن في برنامج عمل تونس بشأن مجتمع المعلومات،

وإذ تسلّم أيضا بأهمية منتدى إدارة الإنترنت وولايته باعتباره منتدى للحوار بين أصحاب المصلحة المتعددين بشأن مسائل شتى، على النحو الوارد في الفقرة ٧٢ من برنامج عمل تونس، بما يشمل مناقشة المسائل المتعلقة بالسياسات العامة المتصلة بالعناصر الأساسية لإدارة الإنترنت، مع التنويه بالنداءات التي تدعو إلى إدخال تحسينات على أساليب عمل المنتدى، وإذ تحيط علما بتوصيات الفريق العامل التابع للجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية والمعني بإدخال تحسينات على منتدى إدارة الإنترنت،

وإذ تكرر التأكيد على أهمية العملية التي ترمي إلى تعزيز التعاون بما يتسق تماما مع الولاية المنصوص عليها في برنامج عمل تونس وإذ تلاحظ العمل المتواصل الذي يقوم به الفريق العامل التابع للجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية والمعني بتعزيز التعاون،

وإذ تعيد التأكيد على أن من المقرر أن يتابع الأمين العام، من خلال عمليتين منفصلتين، ما أسفرت عنه القمة العالمية لمجتمع المعلومات من نتائج فيما يتصل بإدارة

الإنترنت، أي العملية المتوخى منها تعزيز التعاون وعقد منتدى إدارة الإنترنت، وإذ تسلم بأن العمليتين يمكن أن تكمل كل منهما الأخرى،

وإذ تعيد التأكيد أيضا على الفقرات من ٣٥ إلى ٣٧ ومن ٦٧ إلى ٧٢ من برنامج عمل تونس،

وإذ ترحب بالجهود التي بذلتها البلدان المضيفة في تنظيم اجتماعات منتدى إدارة الإنترنت التي عقدت في أثينا، في عام ٢٠٠٦، وفي ريو دي جانيرو، البرازيل، في عام ٢٠٠٧، وفي حيدر أباد، الهند، في عام ٢٠٠٨، وفي شرم الشيخ، مصر، في عام ٢٠٠٩، وفي فيلنيوس، في عام ٢٠١٠، وفي نيروبي، في عام ٢٠١١، وفي باكو، في عام ٢٠١٢، وفي بالي، إندونيسيا، في عام ٢٠١٣،

وإذ تحيط علما بنجاح اجتماعات منتدى إدارة الإنترنت التي عقدت حتى الآن، وإذ ترحب بالعروض المقدمة لاستضافة الاجتماعات الثلاثة القادمة للمنتدى من تركيا في عام ٢٠١٤ والبرازيل في عام ٢٠١٥، والمكسيك في عام ٢٠١٦، إذا ما تم تجديد ولاية المنتدى،

وإذ تسلم بالدور الفريد الذي يضطلع به الشباب في عالم شديد الترابط والتحديات التي تواجههم والفرص المتاحة لهم، وإذ تحيط علما باحتفال القمة العالمية للشباب لـ "ما بعد عام ٢٠١٥"، التي استضافتها حكومة كوستاريكا والتي نظمها الاتحاد الدولي للاتصالات مع المنظمات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة، فضلا عن الشركاء من الحكومة والجهات العاملة في القطاع ووسائل الإعلام والمجتمع المدني في الفترة من ٩ إلى ١١ أيلول/سبتمبر عام ٢٠١٣، كمساهمة في مناقشات خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ في مجال تسخير تكنولوجيات الاتصالات لأغراض التنمية،

وإذ تسلم أيضا بالدور المحوري الذي تضطلع به منظومة الأمم المتحدة في تحقيق التنمية، بما في ذلك ما يتعلق بتعزيز إمكانية الحصول على تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، بطرق منها إقامة شراكات مع جميع الجهات المعنية بهذا الأمر،

وإذ ترحب، في ضوء الفجوات القائمة في الهياكل الأساسية لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات، بعقد مؤتمري القمة لوصول أفريقيا بالإنترنت في كيغالي، في عام ٢٠٠٧ وفي القاهرة، في عام ٢٠٠٨، وبعقد مؤتمر القمة لوصول رابطة الدول المستقلة بالإنترنت في مينسك، في عام ٢٠٠٩، وبعقد اجتماع بلدان الكومنولث في كولومبو في عام ٢٠١٠، وبعقد الجمعيتين الأولى والثانية للاتحاد الأوروبي المعنيتين ببرنامج العمل الرقمي في عامي ٢٠١١ و ٢٠١٢، وبعقد مؤتمر القمة المعني بوصول الأمريكتين بالإنترنت في روما في عام ٢٠١٢، وبعقد مؤتمر القمة المعني بوصول الدول العربية بالإنترنت في قطر في عام

٢٠١٢، وبعقد مؤتمر القمة المعني بوصول منطقة آسيا والمحيط الهادئ بالإنترنت في تايلند في عام ٢٠١٣، وبعقد مؤتمر القمة لتحويل أفريقيا في كيغالي، في الفترة من ٢٨ إلى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، وبعقد مختلف المنتديات الوطنية والإقليمية المعنية بإدارة الإنترنت والتي تعقد سنويا حول العالم، وبطريق المعلومات السريع وأمريكا الوسطى وطريق المعلومات الفائق السرعة العابر للبلدان المنطقة الأوروبية الآسيوية، ويمتدى آسيا لتقنية النطاق العريض وقادة الخدمات العالمية الذي سيعقد في الهند في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، وبالمناسبات التي يعقدها تحالف توفير الاتصال بالإنترنت بكلفة معقولة وبعقد العديد من المبادرات الإقليمية الأخرى التي ترمي إلى تعبئة الموارد البشرية والمالية والتقنية للتعبئة بتنفيذ أهداف القمة العالمية لمجتمع المعلومات المتعلقة بالقدرة على الاتصال،

١ - **تسلم** بما يمكن لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات أن تقوم به من دور في توفير حلول جديدة لمواجهة التحديات الإنمائية، خاصة في سياق العولمة، وبقدرتها على تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل والمنصف وتحقيق التنمية المستدامة وتمتين روح المنافسة والحصول على المعلومات والمعارف والقضاء على الفقر وكفالة الإدماج الاجتماعي، مما سيساعد على التعجيل بإدماج جميع البلدان في الاقتصاد العالمي، ولا سيما البلدان النامية، وخاصة أقل البلدان نمواً؛

٢ - **تسلم أيضا** بالنمو السريع لشبكات تقنية الاتصال بالنطاق العريض، وخاصة في البلدان المتقدمة النمو، وإذ تعرب عن القلق من الفجوة الرقمية المتنامية في توفر تقنية النطاق العريض والقدرة على تحمل تكاليفها ونوعية الوصول إليها واستخدامها بين البلدان المرتفعة الدخل والمناطق الأخرى، وبين أقل البلدان نمواً وأفريقيا كقارة، المتخلفة عن ركب بقية مناطق العالم؛

٣ - **تعرب عن القلق** من الفجوة الرقمية في الحصول على تكنولوجيات المعلومات والاتصالات وفي الاتصال بتقنية النطاق العريض بين البلدان التي تختلف مستويات تنميتها، مما يؤثر في العديد من التطبيقات المهمة من الناحية الاقتصادية والاجتماعية في مجالات كالحكم والأعمال التجارية والصحة والتعليم، وتعرب أيضا عن القلق من التحديات الخاصة التي تواجه البلدان النامية، بما فيها أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية، في مجال تقنية النطاق العريض؛

٤ - **تسلم** بوجود فجوة بين الجنسين كجزء من الفجوة الرقمية، وتشجع جميع الجهات المعنية على ضمان المشاركة الكاملة للمرأة في مجتمع المعلومات وحصول المرأة على تكنولوجيات المعلومات والاتصالات واستخدامها لها من أجل تمكينها واستفادتها من تلك

التكنولوجيات بوجه عام وتشير في هذا الصدد إلى النتائج المتفق عليها للدورة الخامسة والخمسين للجنة وضع المرأة^(١٢)؛

٥ - **تؤكد** على أن التنمية التي يعد بها العلم والتكنولوجيا، بما في ذلك تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، لم تتحقق بعد بالنسبة لغالبية الفقراء، وتشدد على ضرورة التسخير الفعال للتكنولوجيا، بما فيها تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، لسد الفجوة الرقمية؛

٦ - **تؤكد أيضا** على الدور الهام الذي تضطلع به الحكومات في استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات على نحو فعال في وضع سياساتها الوطنية وفي توفير الخدمات العامة التي تلي الاحتياجات والأولويات الوطنية بطرق منها الاستخدام الفعال لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات، على أسس تشمل اتباع نهج يضم أصحاب المصلحة المتعددين، دعما لجهود التنمية الوطنية؛

٧ - **تؤكد كذلك** أهمية الدور الذي يضطلع به القطاع الخاص والمجتمع المدني والأوساط التقنية في تكنولوجيات المعلومات والاتصالات؛

٨ - **تسلم** بأن قيام القطاع الخاص، بالإضافة إلى القطاع العام، بتمويل الهياكل الأساسية لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات أصبح يؤدي دورا مهما في العديد من البلدان وأن التمويل المحلي يزداد نتيجة للتدفقات بين الشمال والجنوب ويكمله التعاون فيما بين بلدان الجنوب، وتسلم أيضا بأنه يمكن للتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي أن يكونا أداتين مفيدتين لتعزيز تطوير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات؛

٩ - **تسلم أيضا** بأن تكنولوجيات المعلومات والاتصالات تتيح فرصا وتطرح تحديات جديدة، وأن هناك حاجة ماسة للتصدي للعقبات الرئيسية التي تواجه البلدان النامية في الحصول على التكنولوجيات الجديدة، كعدم كفاية الموارد والهياكل الأساسية والتعليم والقدرات والاستثمارات والقدرة على الاتصال والمسائل المتعلقة بملكية التكنولوجيا ومعاييرها وتدفقاتها، وتقييم في هذا الصدد، بجميع الجهات المعنية أن تقوم بتوفير القدر الكافي من الموارد وتعزيز بناء القدرات ونقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا، بشروط متفق عليها بين الأطراف؛

(١٢) انظر: الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ٢٠١١، الملحق رقم ٧ (E/2011/27)، الفصل الأول، الفرع ألف.

١٠ - تسلم كذلك بالإمكانات الهائلة التي تنطوي عليها تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في تعزيز نقل التكنولوجيات المستخدمة في مجموعة واسعة النطاق من الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية؛

١١ - تشجع على تعزيز التعاون بين الجهات المعنية ومواصلته لضمان التنفيذ الفعال لنتائج مرحلي جنيف^(١) وتونس^(٣) للقمة العالمية لمجتمع المعلومات بطرق منها التشجيع على إقامة شراكات وطنية وإقليمية ودولية بين أصحاب المصلحة المتعددين، بما في ذلك الشراكات بين القطاعين العام والخاص، وتشجيع مناهج العمل المواضيعية الوطنية والإقليمية لأصحاب المصلحة المتعددين، في إطار جهد وحوار مشتركين مع البلدان النامية، بما فيها أقل البلدان نمواً، والشركاء في التنمية والجهات الفاعلة في قطاع تكنولوجيات المعلومات والاتصالات؛

١٢ - ترحب بالجهود التي تبذلها تونس، البلد المضيف للمرحلة الثانية من القمة العالمية لمجتمع المعلومات، بالتعاون مع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية والاتحاد الدولي للاتصالات والمنظمات الدولية والإقليمية الأخرى المعنية، للقيام سنويا بتنظيم منتدى تكنولوجيات المعلومات والاتصالات للجميع والمعرض التكنولوجي كمنبر في إطار متابعة القمة، بغية تشجيع هيئة بيئة أعمال حيوية لقطاع تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في شتى أرجاء العالم؛

١٣ - تلاحظ التقدم الذي أحرزته كيانات الأمم المتحدة بالتعاون مع الحكومات الوطنية واللجان الإقليمية وغيرها من الجهات المعنية، بما فيها المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص، في تنفيذ مسارات العمل الواردة في الوثائق الختامية للقمة العالمية لمجتمع المعلومات، وتشجع على استخدام مسارات العمل هذه من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية؛

١٤ - تلاحظ أيضا تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات على الصعيد الإقليمي بتيسير من اللجان الإقليمية، على النحو الملاحظ في تقرير الأمين العام عن التقدم المحرز في تنفيذ نتائج القمة العالمية ومتابعتها على الصعيدين الإقليمي والدولي^(٩)؛

١٥ - تشجع صناديق الأمم المتحدة وبرامجها والوكالات المتخصصة على الإسهام، كل في نطاق ولايته وخطته الاستراتيجية، في تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات، وتشدد على ضرورة توفير موارد كافية في هذا الصدد؛

١٦ - تقر بالضرورة الملحة لتسخير إمكانات المعارف والتكنولوجيا، وتشجع في هذا الصدد جهاز الأمم المتحدة الإنمائي على مواصلة جهوده لتعزيز استخدام

تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بوصفها عاملا حاسما في التمكين من تحقيق التنمية وحافزا على تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية؛

١٧ - **تقر أيضا** بدور فريق الأمم المتحدة المعني بمجتمع المعلومات بوصفه آلية مشتركة بين الوكالات تابعة لمجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق ومخصصة لتنسيق تنفيذ الأمم المتحدة لنتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات؛

١٨ - **تخطط علما** بتقرير الفريق العامل المعني بإدخال تحسينات على منتدى إدارة الإنترنت^(١٣)، وتطلب إلى الأمين العام أن يقدم، في إطار عملية الإبلاغ التي يقوم بها سنويا عن التقدم المحرز في تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات ومتابعتها، معلومات عن التقدم المحرز في تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير الفريق العامل، ولا سيما فيما يتعلق بتعزيز مشاركة البلدان النامية؛

١٩ - **تؤكد** ضرورة تعزيز مشاركة جميع البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا، في جميع اجتماعات منتدى إدارة الإنترنت، وتدعو في هذا الصدد الدول الأعضاء وغيرها من الجهات المعنية إلى دعم مشاركة الحكومات وجميع الجهات المعنية الأخرى من البلدان النامية في المنتدى نفسه وفي الاجتماعات التحضيرية؛

٢٠ - **تدعو** الدول الأعضاء وسائر الجهات المعنية إلى النظر على النحو الملائم في مسألة تسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية واستخدام الإنترنت وإدارتها في المناقشات المتعلقة بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥؛

٢١ - **تعيد التأكيد** على دور الجمعية العامة في الاستعراض العام لتنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات المقرر تنظيمه عام ٢٠١٥، على النحو المشار إليه في الفقرة ١١١ من برنامج عمل تونس لمجتمع المعلومات؛

٢٢ - **تقرر** أن تضع الصيغة النهائية لطرائق استعراض الجمعية العامة لتنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات، وفقا للفقرة ١١١ من برنامج عمل تونس في أقرب وقت ممكن وفي موعد لا يتجاوز نهاية آذار/مارس ٢٠١٤، وتدعو رئيس الجمعية العامة إلى أن يعين ميسرين اثنين لعقد مشاورات حكومية دولية مفتوحة لذلك الغرض؛

٢٣ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والستين، عن طريق اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، تقريرا عن حالة تنفيذ هذا القرار ومتابعته، في إطار عملية الإبلاغ

(١٣) A/67/65-E/2012/48 و Corr.1.

التي يقوم بها سنويا بشأن التقدم المحرز في تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات ومتابعتها على الصعيدين الإقليمي والدولي؛

٢٤ - **تقرر** أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها التاسعة والستين البند المعنون "تسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية".

الجلسة العامة ٧١

٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣